الأهرام

المصدر : الحياه
التاريخ : ١٤ يونية ٢٠٠٠

مطالبة بمحاسبة الطبقة صاحبة الامتيازات وتحديث القوانين

تحديات اقتصادية ضخمة في سورية

■ دمشق - رويترز - تتردد في سورية رواية عن كيفية رفض الدكتور بشار الاسد ان يدفع، عندما كان يكمل تخصصه في طب العيون في لندن، مبلغ اربعة جنيهات استرلينية من اصل ١٤ جنيها (٢١ دولاراً) لسائق سيارة اجرة لأنه رأى ان السائق لم يسلك اقصر الطرق.

وقال صاحب احدى المؤسسات الكبرى في العاصمة السورية «ان من يقدم على فعل ذلك لا يطيق الفساد. لو كان نجل اي زعيم عربي آخر لدفع ١٠٠ جنيه استرليني دونماً عناء».

وانعش اقتراب بشار السريع من سدة الحكم في سورية خلفا لوالده الراحل الامال بين رجال الاعمال بان يضع حدا لسوء الادارة المزمن وتدخل الدولة في الاقتصاد. وينظر الى بشار على انه وراء الخطوات الاخيرة لكبح جماح الفساد على رغم عزوفه عن التحدث عن الاصلاح بصورة مفصلة، ولم يدل سوى بتصريحات عامة عن الاضرار الناجمة عن الفساد واثره على النمو وضرورة نشر الانترنت على نطاق واسع في البلاد.

وخلال الاشهر القليلة الماضية اودع عدد من كبار المسؤولين منهم وزير سابق للنقل في السجن وصودرت ممتلكاتهم. وغادر حكمت الشهابي الذي ظل يشغل منصب رئيس الاركان لفترة طويلة البلاد الى الولايات المتحدة الاسبوع الماضي بعد مزاعم عن كسب غير مشروع. وقال رجل الاعمال الدمشقي: «لا يمكن ان يبدأ الاصلاح الاقتصادي بصورة مقنعة ما لم تتم محاسبة الطبقة التي تتمتع بامتيازات جمة». وتولت حكومة جديدة ينظر اليها باعتبارها قد نصبت باشراف من بشار مقاليد الامور في البلاد في آذار (مارس) الماضي وقامت بتعديل القوانين بغية اتاحة الفرصة لحيازة النقد الاجنبي وعودة رأس المال الى المشروعات الاستثمارية.

إلا أن شخصيات في القطاع الخاص انتقدت هذه البرامج الداعية الى الاستثمار. وقالت انها تتسم بالغموض الشديد كما انها تفتقر الى الجدول الزمني. ولا تشيع في سورية المعايير الخاصة بالنشاطات التجارية والصناعية والمطبقة بصورة عادية في بقية بلدان منطقة الشرق الاوسط. اذ لا يزال التعامل بالنقد الاجنبي جريمة، فيما ينعدم وجود مصارف خاصة.

إلا أن الخبراء في مجالات الاقتصاد والاعمال يقولون ان اصلاحات اخرى ربما تكون في الافق في ظل حكم بشار لتساعد للمرة الاولى منذ عدة عقود في انطلاق امكانات ضخمة في البلاد التي تزخر بالموارد الطبيعية، وتطل على البحر المتوسط وتفخر بارث من الاعمال الحرفية. والناتج المحلي الاجمالي في سورية الذي يراوح بين ١٨ و١٩ بليون دولار يضعها على قدم المساواة مع لبنان، وهو دولة اصغر لكنها ذات سوق حرة.

ولا يزال الاقتصاد السوري يعول بدرجة كبيرة على مواسم الحصاد الجيدة وصعود اسعار النفط، المصدر الاكبر من النقد الاجنبي للحكومة. ونظراً إلى ان الحد الاقصى لنصيب الفرد من الدخل يصل حالياً إلى ألف دولار سنوياً، فإن الناتج المحلي الاجمالي عجز عن اللحاق بمعدلات النمو السكاني في السنوات الاخيرة. وتشير تقديرات المكتب الاستشاري.

ويقول البرلماني السوري رياض سيف: «توضح هذه الاحصاءات بجلاء حجم البطالة الضخم المستتر وانخفاض الانتاجية بسبب الاحباط. وعلى الدكتور بشار ان يعالج الامر. ان الوضع الاقتصادي اكثر سوءاً، مما يعتقد معظم الناس في الحكومة». وعلى رغم ان أساسيات الاقتصاد الكلي لم تتغير منذ ان بدأ صعود نجم بشار والذي بات مؤكداً العام الماضي، فثمة مشاعر بأن التحسن بات وشيكاً.

وقال الخبير الاقتصادي نبيل سكر: «بدأت الاوضاع تتحسن لان المستثمرين يستشعرون سلامة المناخ. الدكتور بشار مقتنع بضرورة الانفتاح. ما من سبيل آخر». واقترح ان تجمد الحكومة تشغيل العاملين في القطاع العام حتى تقرر كيفية منع العمالة الزائدة من الاضرار بالاقتصاد من خلال المؤسسات الحكومية المتعثرة وضخامة الأجور.

وأياً كانت القرارات التي سيتخذها بشار فستكون لها تداعيات سياسية. ومن شأن الابقاء على الوضع الراهن ابعاد طبقة ناشئة من رجال الاعمال تدعو الى الشفافية وتحسين الادارة. لكن الاصلاح الذي يتضمن الخصخصة من شأنه، على المدى القصير، زيادة البطالة التي يبلغ معدلها الرسمي نحو خمسة في المئة، إلا أن تقديرات مستقلة تشير الى انه يصل الى ٢٠ في المئة.

ويحظى بشار بتأييد أجنبي في شأن الاصلاح. وقال السفير الياباني في دمشق كيشتشيرو اماي ان السلام مع اسرائيل عامل خارجي قد يحسن من الاداء الاقتصادي للبلاد. وأعرب السفير عن ثقته في بشار، حتى من دون السلام. وقال ان اليابان مستعدة لمواصلة مساعداتها، بعدما منحتها ما تصل قيمته الى حوالى ١,٨ بليون دولار خلال فترة حكم الرئيس الراحل حافظ الاسد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية